

الدور العالمي لمحاربة الفساد المالي والإداري:

1- مقدمة :

يعد الفساد من بين الظواهر التي أصبحت الأكثر انتشاراً في العالم وفي شتى مجالات العمل، سواء الفساد بمختلف أنواعه في كل من المجال الطبي والاجتماعي والسياسي أو على مستوى المؤسسات، وهذا ما دفع بالهيئات والمنظمات الدولية إلى اتباع سلسلة من الاجراءات والضوابط لأجل الحد من انتشاره وبذلك تحقيق التطور في كل المجالات وضمان الاستقرار.

1- الآثار السلبية للفساد المالي والإداري :

تتعدد الآثار التي يخلفها الفساد المالي والإداري بمختلف أنواعه ومظاهره في شتى مجالات العمل والمعاملات، ونظراً لتباينها فإن لها أثراً سلبياً على كل قطاع ونذكر منها:

1.1. الآثار الاقتصادية:

-يعد الفساد الإداري والمالي من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والنمو الاقتصادي ، فهو يقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد، إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات وجهود المواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة .

-ويضعف حوافز الاستثمار وينقص من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة.
-ويشوه عناصر النفقات العامة ما ينتج عنه انتهاك لحقوق الإنسان في الدول التي يمارس فيها الفساد المالي والإداري.

-ويولد شعوراً بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح والسعي إلى التطور بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية نحو حياة الرفاهية متأثراً بما هو حاصر حوله من تطورات هائلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. الآثار الاجتماعية:

ان للفساد المالي والإداري مجموعة من الآثار الاجتماعية العميقة على المجتمع، منها:
-تآكل القيم والضوابط التي يسير عليها المجتمع، فهو يؤدي إلى تراجع قيم العدالة والمساواة، مما يسبب اختلالات اجتماعية خطيرة.

-إفقار المجتمع ذلك من خلال انه يسهم في زيادة الفقر وانخفاض الدخل، مما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة والخدمات الأساسية، وذلك بسبب المحسوبية في العمل وعدم اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في العمل.

-ظهور التمييز الطبقي في المجتمع فهو يخلق فئات غنية نتيجة ممارسات غير مشروعة، مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ما يحدث عدم توازن في طبقات المجتمع.
-ضعف الأداء ذلك عن طريق نزع الحافز للعمل والإبداع لدى الفرد ، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وكفاءة المؤسسات ما يؤثر على تطور المجتمع.
-يهدد الاستقرار الاجتماعي من خلال الفجوات والمشاكل المترتبة عن ممارسيه في المجتمع.

2- المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد:

تتعدد المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد المالي والإداري، ومن أبرزها:

1/ البنك الدولي: يعمل على مكافحة الفساد من خلال تحسين أنظمة المشتريات العامة وتعزيز الشفافية، بالإضافة إلى انه يدعم الحكومات في تحسين أنظمة المشتريات العامة، ويعزز من استخدام التكنولوجيا، وقد ساعد في تجميد أو استعادة أكثر من مليار دولار2 من الاموال المسروقة.

2/ الأمم المتحدة: تقوم الأمم المتحدة بدور محوري في مواجهة الفساد المالي والإداري من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أقرت في 2003 وتضم أكثر من 187 دولة. تتضمن الاتفاقية أربعة أجزاء رئيسية: الوقاية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، واسترداد الموجودات. تهدف هذه الأجزاء إلى تعزيز الشفافية، والحد من الجرائم وتسهيل التعاون بين الدول، واستعادة الأموال المسروقة، وتعد هذه الاتفاقية الإطار القانوني الوحيد الملزم لمكافحة الفساد على مستوى العالم.

3/ الإنتربول: يلعب الإنتربول دورًا حيويًا في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال إنشاء مركز خاص لمكافحة الجرائم المالية والفساد و ينسق المركز الجهود الدولية لمواجهة هذه الجرائم، ويعمل مع جهات متعددة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ويساعد الدول في استرداد الأموال المسروقة من خلال تبادل المعلومات وتدريب المحققين.

4/ منظمة OMSAC: تركز المنظمة على زيادة الوعي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، من خلال دعم المبلغين عن المخالفات وتوفير التدريب للمنظمات غير الحكومية، كما تسعى (OMSAC) إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تشجع الدول على تعزيز الشفافية ومراقبة الأنشطة الفاسدة من خلال التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية، تهدف OMSAC إلى تنفيذ القوانين ورصد قضايا الفساد لضمان تحقيق العدالة كما انها تدعم المجتمع المدني.

3- الآليات الوطنية لمحاربة الفساد المالي والاداري:

- تتضمن الآليات الوطنية لمحاربة الفساد المالي والإداري في الجزائر عدة هيئات ومؤسسات، منها:
 - الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: أنشئت بموجب القانون 01-06 وتعمل على جمع المعلومات وتحليلها و التصريح بالتملكات والتحصيس والتوعية ضد الفساد بمختلف أنواعه.
 - خلية معالجة الاستعلام المالي حيث تتابع المعاملات المالية المشبوهة وتحللها.
 - الديوان المركزي لقمع الفساد وهو يتولى التحقيق في جرائم الفساد بالتنسيق مع القضاء.
 - مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية اذ يراقبان التسيير المالي للدولة.

4- التقنيات والأدوات الحديثة لمكافحة الفساد:

- تشمل التقنيات والأدوات الحديثة لمكافحة الفساد المالي والإداري:
 - * الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة: وهي تُستخدم لتحليل البيانات وكشف أنماط الفساد في المشتريات العامة وإدارة العقود كما ان التطور التكنولوجي يُستخدم لتطوير نماذج تتنبأ بالأنشطة غير القانونية، مثل التهرب الضريبي يعزز من كفاءة عمليات التدقيق.
 - * الحكومة الإلكترونية: تقلل من التفاعل بين المواطنين والموظفين، مما يحد من فرص الرشوة.
 - * أنظمة الإفصاح: تضمن الشفافية حول الملاك الحقيقيين للكيانات وتساعد في تتبع الأموال غير المشروعة واستردادها لصالح خزينة الدولة وهذا ما يردع المروجين للفساد المالي والإداري في الدولة.
 - * التعاون الدولي: يشمل تبادل المعلومات بين الدول لاسترداد الأموال المسروقة وتعزيز الرقابة على الأنشطة المالية، ما يقلل من نشاطات المتعاملين بإحدى أنواع الفساد خصوصا التهريب والتزوير وغيرها.

- 5- أبرز التحديات التي تواجه الدول على الصعيد العالمي أثناء محاربتهم للفساد المالي والإداري:
 - تواجه الدول العديد من التحديات الصعبة أثناء محاربتها للفساد المالي والإداري، ومن أبرزها:

أ- التحديات السياسية والتشريعية:

- ضعف الإرادة السياسية لدى بعض القيادات لمكافحة الفساد بشكل جاد.
- عدم كفاية أو فعالية القوانين والتشريعات اللازمة لمحاربة الفساد.
- تداخل المصالح السياسية والاقتصادية مما يعيق جهود مكافحة الفساد.

ب- التحديات المؤسسية والإدارية:

- ضعف أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم استقلاليتها.
- انتشار البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية مما يسهل الفساد.
- صعوبة تطبيق معايير الشفافية والنزاهة في المؤسسات العامة.

ج- التحديات الاجتماعية والثقافية:

- ضعف الوعي المجتمعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية.
- انتشار ثقافة التسامح مع الفساد في بعض المجتمعات.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

د- التحديات الاقتصادية والمالية:

- صعوبة تتبع وكشف عمليات غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.
- تأثير الفساد على مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

هـ- التحديات التقنية والمعلوماتية:

- صعوبة مواكبة التطور التكنولوجي في أساليب الفساد الحديثة.
- ضعف أنظمة المعلومات والبيانات اللازمة لكشف حالات الفساد، ما يدفعنا الى مواكبة التطور التكنولوجي والتحسين من أداء الانظمة المعتمدة في الكشف عن الفساد.

6- أبرز التطورات في مجال مكافحة الفساد المالي والاداري على المستوى العالمي:

- تتخلل عملية محاربة الفساد المالي والاداري على الصعيد الدولي سلسلة من التطورات اللامتناهية وهي عبارة عن مجموعة من الاجراءات المستحدثة، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور التكنولوجي ونمط الفساد المالي والاداري وممارسيه ونذكر منها:

- الإدارة الإلكترونية فهي تعزز من تقديم الخدمات العامة بكفاءة ومرونة، مما يقلل من الفساد الإداري عبر تقليل الوساطة والمحسوبية.

- تنشيط وإعمال السياسات الضرورية لاجتثاث الفساد الإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية.

- المنصات الرقمية اذ تسهل الوصول إلى المعلومات الرسمية وتتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد المالي والاداري.

- توعية الموظفين والمسؤولين بشك مستمر لضمان عدم السماح لبناء بؤر فساد إداري على هيئة عصابات منظمة يكون من الصعب بعد استفحاليها القضاء

- عليها، فبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في موقعه يتسبب في تفشي الفساد ويقود إلى بناء شبكات فساد إداري تكون بمثابة سرطان في جسد الدولة.

- توعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد المالي والإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه.

- تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري لتشكيل منظومة ردع خاص وعام لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير.

-تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتولمها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد المالي والإداري.
-الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسؤولين لضمان عدم تكديس الأموال المتحصلة من عمليات الفساد المالي والإداري لديهم.
-ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد.

-الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الساعية إلى محاربة مظاهر الفساد المالي والإداري حيث يكون بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل سوية على عدم السماح لمرتكبي جرائم الفساد من الفرار إلى خارج بلدانهم وضمان استرجاع المبالغ المنهوبة.
-استخدام أساليب الحكومة الالكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما قد ينجم عنه من إغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبالغ مالية معينة.